Issn;2602-6163

عنوان المقال: مخرجات التعليم العالي (نظام ل م د) في الجزائر وتحديات سوق العمل

Higher Education Output (LMD) In Algeriaand Labor MarketChallenges

ط.د. ياسية سليمة

باحثة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر–

الملخص:

تستوعب المجتمعات الحالية التكنولوجيا كمحرك فعال للتطورالذي يبعدها عن خطر التهميش الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في العالم، لذا عليها مواجهة التغييرات المتعددة، ففي ظل الثورات الإقتصادية والعلمية والمعرفية إتجهت هذه الدول إلى تطبيق آليات تعليمية جديدة لها القدرة على بناء نسق تعليمي متميز يستند إلى جودة مخرجات التعليم العالي، والذي يساهم بدوره في فاعلية بناء الإقتصاد ومجتمع المعرفة، والجزائر كغيرها من الدول عملت على إصلاح منظومتها التعليمية لتتوافق مع المتطلبات الخارجية ولتخفف بدورها من التحديات الداخلية، لكن ما أصبحت تعاني منه الجزائر بعد إنتهاجها للسياسة الإصلاحية (نظام ل م د) هو مشكلة سد الفجوة الواسعة بين مخرجات الإصلاح الجديد ومتطلبات سوق العمل الحديثة، وذلك لغياب إستراتيجية واضحة المعالم تبحث في إيجاد التنسيق بين ما يستوعبه سوق العمل وما تقدمه الجامعة من خريجين.

وتهدف الدراسة إلى البحث في حيثيات مخرجات التعليم العالي ضمن الإصلاح الجديد (نظام ل م د) كمطلب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، كما تسلط الضوء على الجهود الحكومية في محاولة إدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل بالرغم من التحديات التي تواجه الحكومة في مجال التشغيل.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، نظام ل م د، الإصلاح الجديد، سوق العمل، التنمية المستدامة.

Abstract:

Today'ssocieties are absorbingtechnology as an effective engine for developmentawayfrom the threat of economic, social and politicalmarginalization in the world. Therefore, they must face multiple changes. In light of the economic, scientific and cognitive revolutions, these countries have adopted new educationalmechanismsthat have the ability to build a distinctive educational system based on the quality of highereducation outputs, Which in turncontributes

Issn;2602-6163

to the effectiveness of building the economy and the knowledge society. Algeria, likeother countries, has reformeditseducational system to meetexternalrequirements and to alleviateinternal challenges, and Algeriawhichworked for reforming itseducational system, afterits adoption of a reformpolicyistrying to decrease the gap between the outputs of the new reform and the requirements of the modern labormarket, in the absence of a clearstrategythatseeks to coordinatebetweenwhat the labormarketabsorbs and the university's outputs.

This studywilltry to analyze the implications of the outputs of highereducationwithin the new reform (LMD) as a way for local development in Algeria. It alsohighlights the governmental efforts to try to integratehighereducationgraduatesinto the labormarketdespite the challenges facing the government in the field of employment.

Key words:Highereducation, LMD System, New reform, Labour market, Sustainabledevelopment.

مقدمة:

تعتبر مسألة إصلاح التعليم العالي واحدة من المسائل المهمة التي تعمل الجزائر على تحسين أوضاعها وذلك من خلال تقديم تكوين نوعي يسعى إلى إدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل وفق المؤهلات الضرورية لتلبية متطلبات القطاع الاقتصادي والإجتماعي، حيث يقوم الإصلاح الجديد بإمداد سوق العمل بالموارد البشرية المؤهلة والقادرة على الإبداع والتغيير، وذلك ما أدى بالجزائر إلى تبني نظام

ل م د.

كما يعد مشكل مواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل من المشاكل التي ترجع بالأساس إلى ضعف الإرتباط بين التخطيط التعليمي وسياسات التشغيل في ظل ظاهرة التدفق الذي يعاني منه قطاع التعليم العالي مقارنة بنمو الوظائف، وذلك في ظل عدم وجود المعلومات الدقيقة حول إحتياجات سوق العمل المتغير بإستمرار في خضم التطور التكنولوجي السريع والعولمة الإقتصادية، حيث تكمن إشكالية التشغيل في عدم إعتبارها من أولويات السياسة التنموية الوطنية، وبناءاً على ذلك قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية على المستوى التعليمي والإقتصادي، من خلال إيجاد مناصب عمل لخريجي التعليم العالي داخل سوق العمل وبالموازاة إيجاد كفاءات ومهارات فنية ومهنية وإنتاج مخرجات تتلائم مع سوق العمل، وعليه

Issn;2602-6163

إنتقلت الجزائر من خلال إصلاح نظام ل م د من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة منتجة تساير إحتياجات المجتمع ومعطيات سوق العمل، وبناءاً على المعطيات التالية تنحو الدراسة إلى طرح الإشكالية الأتية:

ما مدى مساهمة مخرجات التعليم العالي (نظام ل م د) في تحقيق التوافق مع سوق العمل؟

المحور الأول: البناء المفاهيمي للدراسة

1. **التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (فهو كل أنواع الدراسات،التكوين أو التكوين الموجه التي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة ،و تختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية فهناك:الجامعة،الكلية، الأكاديمية، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي وتطلق أسماء أخرى على المؤسسات التابعة للجامعة مثل:الكلية،المعهد،الأكاديمية، المدرسة العليا ، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر)، ومما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات ما يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة.[1]

كما يمكن تعريف التعليم العالي بأنه:"عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة و يقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ،ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد".[2]

ويعرف كذلك التعليم العالي على أنه: "كل تعليم رسمي يتم في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات، والمتعلمون في هذه المؤسسات التعليمية الرسمية هم صغار السن نسبيا ولم يسبق لأكثريتهم أن دخلوا سوق العمل".[3]

2. **مخرجات التعليم العالي:** تتمثل في المخرجات البشرية لمؤسسات التعليم العالي، والذين يتكونون من الطلبة الذين أنهوا دراستهم النظرية والتطبيقية خلال دراسة عدد مطلوب من المقاييس النظرية عبر عدد من السنوات وفي تخصصات متعددة، والذين يحملون المكتسبات المعرفية والعلمية والكفاءات المهنية للتوجه إلى سوق العمل الحالي أو المستقبلي.[4]
3. **سوق العمل:** هو عبارة عن المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل.

ويعرف كذلك بأنه: "هوالآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف".

Issn;2602-6163

كما يمكن تعريفه بأنه: "السوق المسؤول عن توزيع الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، بمعنى سوق العمل هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد".[5]

ويعتبر سوق العمل هو:"المكان أو المجال الذي يلتقي فيه كل الباحثون عن فرص العمل والباحثون عن العمال ويتم ذلك من خلال تحديد الأجر وحجم العمالة وهذا الإلتقاء بين العرض والطلب يشكل القيمة التي تتمثل في الأجور".[6]

4. **نظام ل م د:** هو عبارة عن إصلاح جديد يتكون من ثلاث مستويات: ليسانس، ماستر، دكتوراه، كما يعتبر نظام أنجلوسكسوني أثبت نجاعته وتم تبنيه من طرف الدول الأوروبية من خلال مسار بولون 1999، حيث يعد نظام ل م د تعبيرا عن الهيكلة التالية:

- ✓ **ليسانس:** هي شهادة تحضر خلال 03 سنوات وتنقسم إلى قسمين:
  - أ. **شهادة ليسانس مهنية:** بحيث يتلقى فيها الطالب تكوين يؤهله لأن يكون جاهز للحياة العملية وتكون البرامج كالآتي:
    - 70 بالمائة برامج مشتركة وطنيا.
    - 30 بالمائة برامج محلية تخضع لإحتياجات قطاع الشغل في الولاية الجامعية.
  - ب. **شهادة ليسانس أكاديمية:** تسمح للطلبة بمتابعة الدراسة تحضيراً لنيل شهادة الماستر والأصل هنا أن تكون البرامج مشتركة وطنيا.
- ✓ **ماستر:** وتحضر هذه الشهادة في ظرف سنتين بعد الليسانس وتنقسم هي كذلك إلى فرعين:
  - أ. **ماستر مهني:** يؤهل حامله إلى الحياة العملية مباشرة وتراعي البرامج التكوينية في هذا النوع من الشهادات الجانب المهني.
  - ب. **ماستر أكاديمي:** يسمح لحامله بمواصلة الدراسة والتحضير لنيل شهادة الدكتوراه.
- ✓ **دكتوراه:** ويتم تحضيرها في 03 سنوات بعد شهادة الماستر، [7] ويضمن هذا الطور التكوين الذي يتم فيه مايلي:
  - أ. تعميق المعارف في تخصص محدد.
  - ب. تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث.
  - ج.يتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.[8]

Issn;2602-6163

المحور الثاني: إصلاح منظومة التعليم العالي (نظام ل م د) في الجزائر

1. إختلالات التعليم العالي (النظام الكلاسيكي):

أ. **في مجال إستقبال وتوجيه وتدرج الطلبة:** نسجل مايلي:

- ✓ إستنادالإلتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز.
- ✓ مردود ضعيف من جراء التسرب المعتبر، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة بفعل إعتماد نمط التدرج والإنتقال السنوي.
- ✓ الحجم الساعي الضاغط يلزم الطالب بالحضور الوجوبي على حساب تكوينه الذاتي.
- ✓ التخصص المبكر.
- ✓ نظام التقييم ثقيل ومثبط من خلال تعدد الإمتحانات الشاملة والإستدراكية.

ب. **في مجال هيكلة وتسيير التعليم:** يمكن تسجيل مايلي:

- ✓ هيكلة معقدة لا توفر مقروئية واضحة.
- ✓ متنوع ومرن بما يضمن التفتح الفكري وتشغيلية الخريجين وقابليتهم على التكيف مع المهن.
- ✓ غياب شبه تام للمعابر نتج عنه إنغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والإستفادة منها في مسلك أخر في حالة التحويل.
- ✓ تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

ج. **في مجال التأطير:** تجدر الإشارة إلى:

- ✓ مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج لغياب التناغم بين البحث والتكوين مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.
- ✓ إستمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو أفاق أخرى.

د. **في مجال المواءمة بين التكوين وسوق العمل:** حيث نجد:

- ✓ برامج تكوين أقل ملاءمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.
- ✓ إندماج ضعيف للجامعة في محيطها الإجتماعيوالإقتصادي.[9]

2. تطبيق نظام ل م د في الجزائر:

على الرغم من مرور قطاع التعليم العالي بالجزائر بعدة إصلاحات بعد الإستقلال، نجد أنه وبناءاً على الإختلالاتالأنفة الذكر التي وجدت في مؤسسات التعليم العالي من خلال النظام الكلاسيكي، شرعت الجزائر بالبحث عن التقويم الذي تعالج من خلاله هفوات وأخطاء النظام القديم، وعليه إتجهت إلى الإصلاح الجديد والذي تم تبنيه بعد عدة مشاورات ودراسات، حيث قامت الجزائر بتحضير ملف الإصلاح الجامعي الجديد والإنطلاق بتطبيقه في بعض المؤسسات الجامعية للسنة الجامعية 2004-2005 ليتم بعدها إعتمادهفي

أغلب الجامعات الجزائرية، كما يعتبر هذا الإصلاح مجرد إستجابة لمتطلبات العصر المتغيرة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والعولمة وإقتصاد المعرفة، حيثيمنح هذا الإصلاح الطالب حرية إختيار التدرج سواء في التكوين الأكاديمي الذي يعطيه فرصة مواصلة الدراسات الجامعية (ماستر ودكتوراه) أو شهادة مهنية، وهو تكوين نوعي موجه نحو الإدماج في عالم الشغل والذييحدد بالإتفاق مع قطاعات المستخدمين.[10]

فهو نظام صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل2002 على مخطط تنفيذي، ودخل حيز التطبيق إبتداءاً من السنة الجامعية 2004-2005 ومس في البداية حوالي 10 مؤسسات جامعية من أصل 28 مؤسسة قبل أن يتم تعميمه بمؤسسات التعليم العالي، [11] وقد حددت له وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013، وتتضمن هذه الإستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وكان الغرض من هذه الهيكلة الجديدة للتعليم العالي الإستجابة للمعايير الدولية التي تسمح للمنتسب إلى الجامعة الجزائرية بمسايرة التعليم العالي في باقي الدول خاصة الدول الأوروبية،[12] حيث تم تطبيق نظام ل م د وفق **المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال عام 1415 الموافق ل 21 نوفمبر 2004 الذي يتضمن إحداث شهادة الليسانس "نظام جديد"**.[13]

كما شهدت سنة 2007 تخرج أول دفعة ليسانس ل م د حيث بلغ عدد الخريجين حوالي 1000 طالب متخرج ليسانس بصيغة أكاديمية ومهنية، عبر 8 جامعات وطنية في 56 تخصص، ليتم الإنتقال بعدها إلى التكوين في هذا النظام الجديد وهو ماستر ل م د.[14]

ومن أسباب إختيار الجزائر لنظام ل م د نجد مايلي:

1. وجود إختلال هيكلي تراكم عبر السنين جعل الجامعة الجزائرية على الأصعدة الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية والثقافية.
2. عدم قدرة التكوين العالي على الإستجابة بنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيا وظاهرة عولمة الإقتصادوالإتصال.
3. العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة إقتصادية وثقافية بين أمم العالم.
4. التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة إعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التكوين تستلهم من نجاحات الأخرين فقد تقرر القيام بإصلاحات تنصرف إلى:
   - إعتماد نظام التعليم العالي ل م د.
   - إعتماد ضمان الجودة.
   - تطوير الإهتمام بالبحث العلمي.[15]

ومن المبادئ التي يقوم عليها نظام ل م د كتكوين نوعي جديد بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية نجد مايلي:

1. **الرسملة (La Capitalisation)**: تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب من مؤسسة إلى أخرى، وتمكنه من تحويل رصيده أي القروض عند مغادرة مؤسسته الأصلية.
2. **الحركية (La Mobilité)**: تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو في خارج الجزائر.
3. **الوضوحية (La Lisibilité)**: للطالب إمكانية إختيار التخصص في إطار التشغيل مثلا.[16]

وتتمثل أهداف هذا الإصلاح الجديد (ل م د) في:

1. ضمان تكوين نوعي من خلال الإستجابة للطلب الإجتماعي المشروع على التعليم العالي.
2. تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
3. تطوير أليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
4. تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح وإحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
5. التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
6. تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
7. إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.[17]

المحور الثالث: مخرجات التعليم العالي (نظام ل م د) وسوق العمل –أية علاقة–

تم إرتفاع نسبة البطالة لحاملي الشهادات الجامعية من سنة 1990 بنسبة 0،6 % إلى 6،18 % سنة 1999 حسب الديوان الوطني للإحصاء، ووفقا لذلك إنتهجت الجزائر سياسة وطنية في ميدان التشغيل لكل الشباب وخاصة لخريجي الجامعات من أجل إدماجهم إجتماعيا ومن جهة أخرى لإستثمار قدراتهم العلمية والمعرفية بغية تحقيق الرفاه الإجتماعيوالإقتصادي للمجتمع الجزائري، ومن أهم طرق التشغيل التي تبنتها الجزائر لسد الفجوة بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل نجد مايلي:

1. **التشغيل عن طريق القرض المصغر:** حيث يعتبر القرض المصغر سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لإقتناء عتاد يتم تسديده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب كيفيات تتوافق والإحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين، ويعتبر شغل ذاتي منتج، ويتراوح القرض المصغر بين 350000 دج و600000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 شهراً إلى

60 شهراً، وقد أنشئ بموجب **المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 والموافق ل 29 ديسمبر 1998 وللإستفادة.**

2. **التشغيل عن طريق عقود ما قبل التشغيل:** هي عبارة عن برامج إدماج ومكافحة البطالة موجهة لحاملي شهادات التعليم (الجامعيون وتقنيون سامون) من خلال طلب منصب عمل لأول مرة، تقدر مدة العقد ب 12 شهراً قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 12 شهراً أخرى بطلب من المستخدم، وبدمج الشباب الحاصل على شهادة كعامل عن طريق رسالة تعهد محررة من قبل مدير التشغيل وموقعة من قبل صاحب العمل، كما أنه بإمكان الشاب الجامعي الحاصل على عقد عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل الترسيم والتحويل لعمل قار، وقد أنشأت هذه العقود الموجهة للجامعيين بمقتضى **المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء وتحديد القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،** وكذلك بناءاً على **التعليمة رقم 008 المؤرخة في 29 جوان 1998 المتعلقة بإجراء تنفيذ الترتيبات الخاصة بالإدماج المهني للشباب الحامل للشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل** ، فبالرغم من أن هذه العقود موجهة خصيصا إلى حاملي الشهادات الجامعية غير أنها لا تفي بالغرض لوجود العدد الهائل من طلبات التشغيل المقدمة من طرف الخريجين ومن جهة أخرى سوء تسيير هذه العقود، [18] كما توجه هاته العقود إلى الشباب البالغين بين 19-38 سنة ويحدد سقف الإستثمار بمبلغ 1000000 دج.[19]
3. **التشغيل عن طريق عقود الشبكة الإجتماعية:** يحتوي تعويض تشغيل الأشخاص بدون دخل ضمن إطار الأنشطة ذات المنفعة العامة وكذلك مساعدة الفئات الإجتماعية الخاصة المحدثين بموجب **المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994**، حيث يمنع التعويض من أجل القيام بالأنشطة ذات المنفعة العامة لعضو أو أعضاء في عائلة بدون دخل، بالرغم من أن هذه العقود موجهة إلى الشباب غير الجامعي لكننا نجد أن النسبة الكبيرة من المستفيدين من هذه العقود هم من حملة الشهادات الجامعية في ظل تقلص فرص الإستفادة من ميكانيزمات الشغل.[20]

أما بالنسبة لسوق العمل في الجزائر نجد:

أ. **الطلب على العمل:** يعتبر الطلب على العمل دلالة على ثلاث عوامل رئيسية هي: إرتفاع معدل النمو السكاني وزيادة طلب المرأة على العمل وإنتشار مستويات التعليم، وعليه يمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يبين نسبة الفئة العاملة من المجتمع الجزائري حسب القطاع الإقتصادي والجنس وذلك وفق إحصائيات أواخر سنة 2010:[21]

Issn;2602-6163

/	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	1040	12،6	95	6،5	1136	11،7
الصناعة	924	11،2	413	28	1337	13،7
أشغال وبناء	1860	22،5	25	1،7	1886	19،4
تجارة–خدمات	4436	53،7	941	63،8	5377	55،2
المجموع	8261	100	1474	100	9735	100

المصدر: إيدار عائشة، "سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد (13)، جوان 2015، ص.122.

نستنتج أن المرأة سجلت إقبالاً كبيراً ومتزايداً في كل القطاعات كالصناعة و الأشغال وخاصة قطاع الخدمات، وذلك من خلال تزايد إقبال المرأة على التعليم وكذلك العمل، حيث نلاحظ أنه ومنذ تطبيق نظام ل م د سنة 2004 وقبل وصول سنة 2013 بمعنى الإستراتيجية المسطرة لتنمية قطاع التعليم العالي نجد أن هناك تزايد في خريجي التعليم العالي وفق هذا النظام الجديد في غضون حوالي ستة سنوات، مما يؤدي بدوره إلى تزايد الطلب على فرص العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية، خاصة وأن المرأة تحاول الولوج إلى عالم الشغل وفي مختلف الميادين إضافة إلى إقبالها الكبير والخاص على قطاع الخدمات.

ب. **العرض على العمل:** يتميز هيكل السوق الجزائري للعمل بقطاعين هما:

- ✓ قطاع ريفي يشمل جميع الأنشطة الفلاحية والرعوية، وهو القطاع الذي تم إهماله مؤخرا وذلك وفق ظاهرة التمدن والبحث عن فرص العمل بالمدن أكثر من الأرياف.
- ✓ قطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية، وهو قطاع يسجل حضور كبير يشكل ضغط على سوق العمل النظامي وغير النظامي (السوق الموازية).[22]

ومن تأثيرات نظام ل م د على عرض العمل نجد:

1. يمكن هذا النظام من الربط بين التحصيلات المعرفية السابقة والعناصر الجديدة التي تجلب روح الفعالية والمنافسة.
2. إقتصار فترة التكوين العالي على 08 سنوات (03 ليسانس، 02 ماستر، 03 دكتوراه) وهو ما يمكن من عدم تضييع الفرص السانحة في عصر يتميز بالسرعة والتغيير.
3. مواكبة التخصصات لمتطلبات سوق العمل.

4. جعل المتخرج يتلائم مع متطلبات المحيطالإقتصادي خاصة من خلال شهادات عليا مهنية تفرض تعاونا بين الجامعة ومؤسسات القطاعات المستقبلة.
5. قابلية نظام ل م د على إحتواء حق الأجيال القادمة من خلال خلق جيل جديد يتميز بفكر ناقد ومتجدد.[23]

المحور الرابع: مخرجات التعليم العالي (نظام ل م د) وتحديات سوق العمل في الجزائر

نظراً للصعوبات التي تعترض تطبيق نظام ل م د في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والتي تتمثل في مايلي:

1. التداخل بينه وبين النظام الكلاسيكي فيما يخص مسألة الذهنيات والتفكير والتأطير وذلك ما يبرز ضرورة تدريب الأساتذة على هذا النظام الجديد.
2. إصطدام نظام ل م د بالقرارات السياسية التي تؤثر عليه كثيراً علما أنه نظام يهدف للجودة العالمية خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية.
3. إرتباط النظام الجديد بسوق العمل والإحتياجاتالإقتصادية والتنموية يؤثر على مصير الشهادة الممنوحة ضمن هذا النظام.
4. مضاعفة الجهود والطاقات لدى أعضاء هيئة التدريس والمكونين على إعتبار أن نظام ل م د يهدف إلى تدارك النقص المعرفي لدى الطلبة نتيجة ضعف المنظومة التربوية (التعليم الثانوي).
5. مشاركة جميع الأطراف خاصة أعضاء هيئة التدريس في تحديث البرامج والمقررات والمعارف الجديدة بإستخدام التقنية الحديثة الإلكترونية في التدريس.[24]

وعليه نجد أن هذه المخرجات التي يستقبلها سوق العمل تتميز بمايلي:

1. تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن ناقصي الخبرة المهنية.
2. وجود فوارق بين المكتسبات العلمية وما هو مجسد في سوق العمل.
3. عدم إهتمام الطالب بالتحصيل العلمي بقدر إهتمامه بالحصول على الشهادة والوظيفة.
4. عدم معرفة الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن تتناسب مع تخصصه.
5. صعوبة الإندماج في عالم الشغل لغياب المهارات الفنية والمهنية والقيادة والإتصال.
6. إرتفاع عرض العمل (زيادة خريجي التعليم العالي نظراً لزيادة النمو السكاني السريع) وقلة إيجاد الوظائف.
7. الإفتقار إلى التنوع الإقتصادي ووجود خلل في الهيكل الإقتصاديوالإعتماد فقط على قطاع النفط (الريعي).[25]

Issn;2602-6163

وكلها عبارة عن تحديات تواجهسوق العمل في الجزائر ناتجة عن صعوبات التطبيق في نظام ل م د بحد ذاته.

Issn;2602-6163

الخاتمة:

ما نستنتجهمن خلال هذه الدراسة التحليلية لواقع الإصلاح الجديد (نظام ل م د) في منظومة التعليم العالي الجزائرية وعلاقته بسوق العمل ومتطلباتها الجديدة، نجد أن النظام الجديد (ل م د) هو تكوين جامعي يسمح بالحيوية والعصرنة والإنفتاح على المحيط الإقتصاديوالإجتماعي، لكنه بالمقابل نظام يرتهن نجاحه بمدى توفير الظروف الملائمة والشروط اللازمة في التطبيق للوصول إلى أهدافه العامة، فنظام ل م د يواجه العديد من صعوبات في التطبيق مما ينعكس سلبا على الشركاء الإقتصاديينوالإجتماعييينفي الجزائر، وذلك ما يشكل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

مقترحات وتوصيات:

1. إيجاد إتصال بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط الإقتصاديوالإجتماعي.
2. إيجادعلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات المجتمع.
3. التنسيق المستمر بين المؤسسات الإقتصادية والتعليمية من أجل تكوين طلبة مؤهلين بإمكانهمالإندماج في سوق العمل.
4. إتخاذالتدابير اللازمةلإدماج القطاع الإقتصاديوالإجتماعي في الجامعة.
5. إنجاز تربصات ميدانية للطلبة داخل المؤسسات الإقتصادية.
6. ترسيخ قيم التشاور والحوار مع الشركاء المهنيين والحرفيين.
7. إسهام المؤسسات الإقتصاديةوالإجتماعية في إعداد عروض التكوين للتعليم العالي.
8. تسخير البحث العلمي لخدمة الإقتصاد الوطني.
9. نشر الفكر المقاولاتي في الجزائر والذي يدعم بدوره القطاع الإقتصادي.

Issn;2602-6163

قائمةالهوامش:

[1] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011- 2012، ص.ص.14- 15.

[2] سلوى بنت محمد المحامدي، العولمة وتأثيرها على التعليم العالي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، من الموقع: http://www.novapdf.com

[3] الداوي الشيخ، بن زرقة ليلى، "تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2012"، مجلة المؤسسة، العدد (04)، 2015، ص.11.

[4] شوقي جدي، "التسويق الإلكتروني لخريجي الجامعات الجزائرية من خلال بوابات التوظيف الإلكتروني ولمكانية مساهمته في تدعيم سوق العمل"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن (عمان)، 28 أفريل-01 ماي 2014.

[5] صغور فريد، واقع وتحديات التعليم العالي في الجزائر في ظل الإقتصاد المبني على المعرفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص.152.

[6] أحمد زرزور، "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل -دراسة ميدانية-"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد (10)، مارس 2013، ص.91.

[7] مفلاح بن عبد الله، نظام LMD ومستقبل الجامعة الجزائرية، من الموقع:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2009/arab/seminaire_arab_2009_020.pdf
تاريخ الدخول: 01 فيفري 2018، على الساعة: 15:53.

[8] عالية زروقي، إصلاحات التعليم العام وعي ومواكبة لتحديات العولمة، من الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2009/arab/seminaire_arab_2009_001.pdf
تاريخ الدخول: 01 فيفري 2018، على الساعة: 15:53.

[9] عدمان مريزق، "المقاربة بالكفاءات كأسلوب لدعم التعليمية في الجامعات الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (08)، 2010، ص.ص.143-145.

[10] عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر (دراسة تحليلية)، من الموقع: http://www.ummto.dz/lpla/index_fichiers/bouira.pdf، تاريخ الدخول: 01 فيفري 2018، على الساعة: 16:25.

[11] مفلاح بن عبد الله، مرجع سبق ذكره.

[12] عالية زروقي، مرجع سبق ذكره.

[13] د.ص.م، نظام (ل م د) في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل، من الموقع: http://www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=69، تاريخ الدخول: 01 فيفري 2018، على الساعة: 16:09.

[14] مبروك كاهي، "إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، جوان 2016، ص.694.

[15] شبايكي سعدان، "الأثار الإقتصاديةوالإجتماعية لنظام التعليم العالي (ل م د)"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد (05)، جويلية 2011.

[16] خالص زهرة، واقع الإصلاح في الجامعة الجزائرية –حيثيات LMD– أنموذجا، من الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2009/arab/seminaire_arab_2009_007.pdf

تاريخ الدخول: 01 فيفري 2018، على الساعة: 16:09.

[17] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007.

[18] أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس– ماستر– دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل –دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي–، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005–2006.

[19] مختار عيواج، زهية بوديار، "التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن (عمان)، 28 أفريل–01 ماي 2014.

[20] أحمد زرزور، مرجع سبق ذكره.

[21] إيدار عائشة، "سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد (13)، جوان 2015، ص.122.

[22] نفس المرجع، ص.123.

[23] شريط كمال، "دور الإصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل م د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن (عمان)، 28 أفريل–01 ماي 2014.

[24] مبروك كاهي، مرجع سابق ذكره، ص.693.

[25] صغور فريد، مرجع سابق ذكره، ص.177.